الفصل الرابع

القطاع الصناعي

نظرة عامة

بلغ الناتج المحلي الإجمالي العربي في العام 2015، حوالي 2429.1 مليار دولار مقارنةً مع 2727.4 مليار دولار عام 2014، متراجعاً بنسبة 10.9 في المائة، ويُعزى ذلك إلى الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار النفط العالمية، فقد انخفض ناتج الصناعات الاستخراجية العربية من 942.6 مليار دولار عام 2014 إلى حوالي 548.5 مليار دولار عام 2015، بنسبة بلغت 41.8 في المائة. وقد أدى هذا التراجع إلى تأثر معظم المؤشرات الاقتصادية العربية.

وتبرز هذه التطورات خصائص ومشكلات الاقتصاد العربي، وغلبة الطابع الريعي على تكوينه وأدائه، والمفارقات الواسعة بين الاقتصاد الريعي المعتمد على ما تنتجه الأرض من الموارد الناضبة، وبين الاقتصاد الإنتاجي الذي يعتمد على ما ينتجه الانسان بيده وعقله، حيث يكرس اقتصاد يعتمد على استغلال الموارد الطبيعية لا البشرية، في وقت تتمتع فيه الموارد البشرية بقدرة إنتاجية لا حدود لها، تماماً عكس قدرات الموارد الريعية المحدودة والناضبة في النهاية.

تشكل الانخفاضات الكبيرة في العوائد النفطية، حافزاً لتبني برامج ومشاريع، الإصلاح الاقتصادي، وترشيد النفقات، وتقليص الدعم، والبحث عن تنمية البدائل الاقتصادية ومنها تنمية الصناعات التحويلية. وقد أخذت هذه البرامج أبعاد إضافية خلال هذه الفترة، اذ ارتبطت بسياسات شمولية تنموية طويلة المدى، وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى قيام معظم الدول العربية بوضع خطط تنموية طموحة تمتد إلى عام 2030.

ويمثل الاقتصاد الصناعي التحويلي أحد تلك المجالات التي تنطوي على فرص واسعة لتطور الاقتصادات العربية والاستفادة من النتائج الباهرة التي حققتها الثورة العلمية التكنولوجية في كل المجالات. وقد أظهرت مؤشرات الناتج للصناعات التحويلية العربية لعام 2015 تحقيق تراجع بلغ معدله 0.6 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، حيث بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية نحو 267.4 مليار دولار. وجاء ذلك على الرغم من ارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى حوالي11.0 في المائة، بالمقارنة مع نحو 9.8 في المائة مسجلة في عام 2014.

شهدت نتائج النشاط الصناعي للعام 2015 نمواً متفاوتاً في إنتاج النفط والغاز الطبيعي والإسمنت وبعض الأسمدة والفوسفات وتكرير النفط وإنتاج الطاقة الكهربائية وفي نشاط البناء والتشييد، بالمقابل تراجعت مستويات إنتاج الحديد والصلب، وبعض أنواع الأسمدة.

وفي إطار التعاون العربي في مجال الصناعة شهدت الأطر الاقتصادية الرسمية والأهلية جهود عربية لتعزيز التعاون الصناعي من خلال آليات الاستثمار البيني والتجارة المتبادلة. كما تعززت جهود التكامل والتبادل بين الدول العربية في إنتاج وتجارة الطاقة الكهربائية، حيث بلغت كمية الطاقة المصدرة والمستوردة بينياً في العام 2014 حوالي 25292 (ج.و.س) عبر شبكات الكهرباء التي تم ربطها بين البلدان العربية حتى العام 2014. كما أنجز الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بناء على قرارات القمم العربية الممتدة من عام 2001 بعُمان حتى مؤتمر الرياض 2013 بشأن الربط الكهربائي العربي وآخرها قرار بإعداد دراسة لاستكمال شبكات الربط الكهربائي العربي، ومعها شبكة ربط أنابيب نقل الغاز الطبيعي بين الدول العربية. وتشمل الاستراتيجية تنفيذ 9 مشروعات للربط الكهربائي جاري تنفيذ بعضها و10 مشروعات لربط شبكة أنابيب الغاز الطبيعي بعضها قيد التنفيذ أيضاً.

الناتج الصناعي العربي

الناتج الصناعي الكلي

بلغ الناتج الصناعي الإجمالي في الدول العربية في العام 2015 حوالي 815.9 مليار دولار مقابل حوالي 1,211.5 مليار دولار في العام 2014، بانخفاض بلغ حوالي 32.7 في المائة، ويُعزى ذلك إلى التراجع الكبير الذي شهدته أسعار النفط، حيث انخفض متوسط سعر برميل النفط (سلة خامات أوبك) في الأسواق العالمية من 96.2 دولار للبرميل عام 2014 إلى 49.5 دولار للبرميل في العام 2015 رغم ارتفاع إنتاج النفط في الدول العربية من 22,8 مليون برميل/ يوم في عام 2014 إلى 23,7 مليون برميل/ يوم في العام 2015. وبالرغم من الانخفاض الكبير في أسعار النفط، إلا أن قطاع الصناعة بشقيه الاستخراجي والتحويلي كان القطاع الأعلى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي العربي للعام 2015. إذ بلغت مساهمته حوالي 33.6 في المائة مقابل حوالي 44,2 في المائة عام 2014. وتفاوتت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الدول تفاوتاً كبيراً متراوحة بين 2.3 في المائة في جيبوتي و50.1 في المائة في الكويت.

وتوزعت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي العربي في العام 2015 إلى حوالي 22.6 في المائة للصناعات الاستخراجية وحوالي 11.0 في المائة للصناعات التحويلية، الجدول (1) والشكل (1).

الجدول رقم (1)
قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية)
(2015 – 2010)

	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2011	956.3	34.2	40.1	223.7	12.2	9.4	1180.0	29.4	49.5
2012	1083.1	13.3	40.8	248.5	11.1	9.4	1331.6	29.4	50.2
2013	1023.0	5.5-	37.7	255.3	2.7	9.4	1278.3	4.0-	47.1
2014	942.6	7.9-	34.4	268.9	5.3	9.8	1211.5	5.2-	44.2
2015	548.5	41.8-	22.6	267.4	0.6-	11.0	815.9	32.7-	33.6

المصدر: الملاحق (2/2) و(1/4) و(2/4) و(3/4).

الشكل (1): تطور القيمة المضافة لكل من الصناعة الاستخراجية في الدول العربية (2005 – 2015) والصناعة التحويلية

المصدر: الملحق (1/4) و(2/4).

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي لعام 2015 حوالي 2,135 دولار وبتراجع بلغ حوالي 39.5 في المائة مقارنة مع العام السابق. ويعود ذلك إلى الانخفاض الكبير في أسعار النفط ومعدل النمو العالي للسكان. ومع ذلك ظل التفاوت كبيراً بين متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي في الدول النفطية وغير النفطية حيث تراوح بين 31,751 دولار للفرد في قطر و42 دولار في جيبوتي، المُلحق (4/4).

القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية

تأثر ناتج الصناعات الاستخراجية خلال عام 2015 تأثراً كبيراً بتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث بلغت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الدول العربية حوالي 548.5 مليار دولار، مقابل حوالي 942.6 مليار دولار خلال عام 2014، بتراجع بلغ حوالي 41.8 في المائة، وانخفض إسهام الصناعات الاستخراجية العربية في الناتج المحلي الإجمالي من 34.4 في المائة خلال عام 2014 إلى حوالي 22.6 في المائة في عام 2015. وبرغم هذا الانخفاض لا تزال الصناعات الاستخراجية المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول العربية، خاصة النفطية منها، إذ بلغت أعلى مساهمة في الكويت بنسبة 43.3 في المائة تليها العراق بنسبة 38.3 في المائة، وقطر بنسبة 36.3 في المائة، ثم ليبيا بنسبة 35.0 في المائة، وعُمان بنسبة 34.5 في المائة، موريتانيا بنسبة 28.1 في المائة، والسعودية بنسبة 25.4 في المائة، والإمارات بنسبة 24.2 في المائة، والجزائر بنسبة 20.0 في المائة، والبحرين بنسبة 16.0 في المائة، ومصر بنسبة 12.9 في المائة، وتتراجع النسبة كثيراً إلى 4.8 في المائة في تونس ثم بنسبة 4.1 في المائة في السودان، وبنسبة 3.9 في المائة في المغرب، وبنسبة 2.9 في المائة بالأردن، وبنسبة 2.8 في المائة باليمن، وبنسبة 0.1 في المائة في جيبوتي، المُلحق (3/4).

القيمة المضافة للصناعات التحويلية

أظهرت مؤشرات الأداء الصناعي العربي لعام 2015 أن القيمة المضافة للصناعات التحويلية بلغت حوالي 267.4 مليار دولار مقارنةً بحوالي 268.9 مليار دولار في العام 2014، وبتراجع بسيط بلغ 0.6 في المائة. وتتفاوت معدلات نمو الصناعات التحويلية بين الدول العربية، حيث حققت العراق معدل نمو فاق 30 في المائة، وبلغت نسبة النمو 16.3 في المائة في السودان، وتراوحت بين 6 في المائة و10 في المائة في كلٍ من الإمارات، جزر القمر، البحرين، مصر، جيبوتي، وسجلت نحو 1.3 في المائة و1.9 في المائة في كُلٍ من لبنان، الأردن. وفي بقية الدول كانت معدلات النمو سلبية، الشكل رقم (2) والملحق (2/4).

الشكل (2): مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2015)

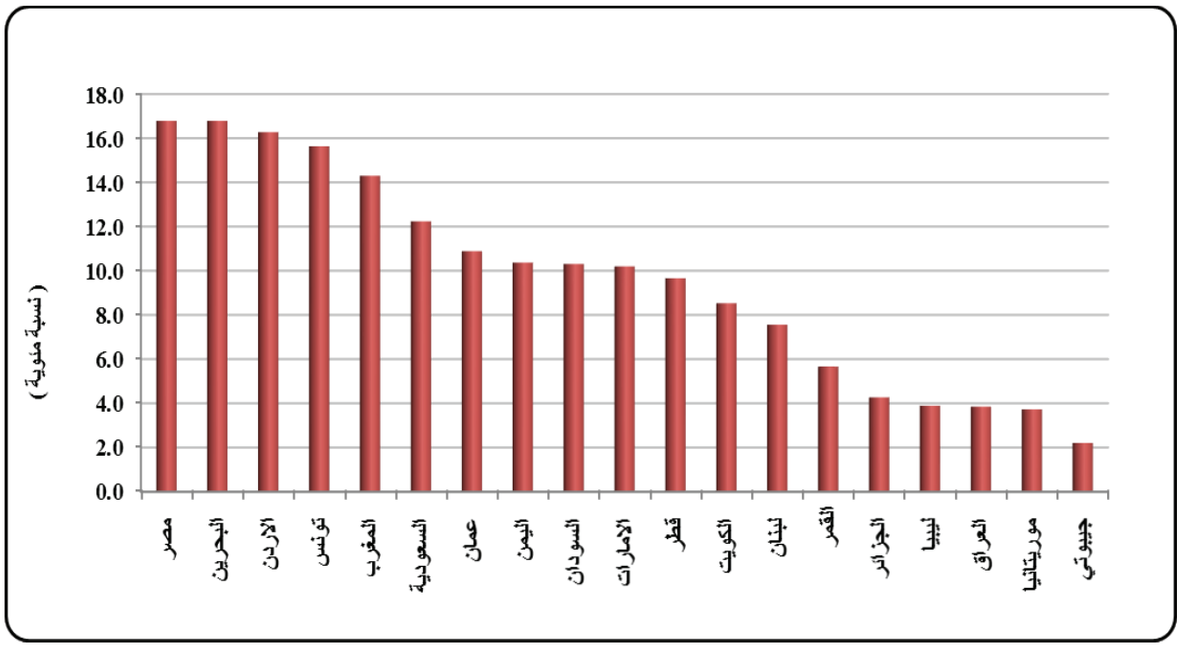

المصدر: الملحق (3/4).

العمالة والإنتاجية في القطاع الصناعي

يعتبر القطاع الصناعي بمستوياته الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من القطاعات التشغيلية الرئيسية للقوى العاملة سواء في عمليات التصنيع المباشرة أو الأعمال ذات الصلة غير المباشرة في المدن وخارجها. وقد ساهم النشاط الصناعي العربي في توفير فرص عمل مباشرة لحوالي 24 مليون عامل وعاملة يشكلون نسبة 17.8 في المائة من القوى العاملة العربية الكلية في العام 2014، كما ساهم بتوفير نسبة كبيرة من فرص العمل غير المباشرة. وعلى مستوى الدول العربية فرادى فقد تفاوتت نسب مساهمة قطاع الصناعة في توفير فرص العمل، إذ تراوحت تلك النسبة بين 46.4 في المائة في قطر و7.0 في المائة في عُمان.

بلغ متوسط مساهمة العامل الصناعي العربي في القيمة المضافة في القطاع الصناعي في العام 2015 حوالي 34,424 دولار مقارنةً مع 50,559 دولار في العام 2014 ويعود سبب هذا الانخفاض إلى التراجع الكبير في أسعار النفط، مع ذلك تظل هذه الإنتاجية عالية إذا ما قورنت بحصة العامل الصناعي من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية، بسبب تدني مستويات التقنية وتأهيل الكادر الصناعي ونوع المنتجات الصناعية التحويلية العربية ذات الاستخدام الكثيف للعمالة وليس الآلات، وفوق ذلك فإن متوسط نصيب العامل الصناعي العربي من

القيمة المضافة الصناعية في العام 2015، قد تفاوت من بلد عربي لآخر، حيث بلغ في عُمان 277,432 دولار، وفي جيبوتي 956 دولار، وتوزعت الدول العربية بين مجموعة تعدى فيها متوسط نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة الصناعية المتوسط العربي، وتضم كلاً من عُمان، الكويت، السعودية، الإمارات، قطر، البحرين والعراق. أما الدول العربية الأخرى فقد تراوح ذلك المتوسط بين 956 دولاراً في جيبوتي و29.025 دولارً في مصر.

أظهرت مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للصناعة في الدول العربية أن متوسط الكفاءة لعام 2015 بلغ 1.9 في المائة. وعلى مستوى الدول العربية فرادى فقد تراوحت تلك الكفاءة بين 6.5 في المائة في عُمان و0.2 في المائة في جيبوتي. وبلغت تلك الكفاءة معدلات أعلى من المتوسط العربي في عدد من الدول وهي عُمان، السعودية، موريتانيا، الكويت، الإمارات، العراق ومصر، أما الدول الأخرى فكانت تلك الكفاءة دون المتوسط العربي. وتقاس الكفاءة الاقتصادية بعلاقة مركبة بين أكثر من عامل كنسبة الناتج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي/ نسبة القوى العاملة بالصناعة إلى القوى العاملة الكلية، الملحق (4/4).

إن رفع مستويات الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية ونصيب الفرد من الناتج الصناعي مرهون بمستوى التطور التقني للنشاط الصناعي وببرامج رفع الكفاءة العلمية للقوى العاملة، ونظم وبرامج البحث العلمي والابتكار، وبسرعة توطين وتحديث التقنيات المستخدمة، وبكفاءة توظيف المزايا النسبية، والتسويق المنتظم.

الصناعات الاستخراجية

تعتبر الصناعة الاستخراجية النشاط الاقتصادي العربي الأشهر، إذ يشمل إنتاج النفط والغاز الطبيعي وخامات معادن الحديد والنحاس والذهب والزنك، وكذلك استخراج الخامات غير المعدنية كالفوسفات والبوتاس ومحاجر إنتاج مواد البناء كالإسمنت، وأحجار البناء والزينة والرخام والملح الصخري.. الخ.

تتمتع المنطقة العربية بقدر كبير من احتياطي النفط والغاز الطبيعي، حيث بلغت الاحتياطيات العربية من النفط عند نهاية عام 2015 حوالي 711.0 مليار برميل، وتشكل نسبة 55.4 في المائة من احتياطي النفط العالمي المقدر بحوالي 1284.5 مليار برميل وتعتبر السعودية، العراق، الكويت، الإمارات، وليبيا في مقدمة الدول العربية التي لديها احتياطي نفطي، الملحق (1/5).

وبلغت احتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية عند نهاية العام 2015، حوالي 54.4 تريليون متر مكعب، تشكل نسبة 27.6 في المائة من احتياطي الغاز الطبيعي العالمي، وتوزعت بين الدول العربية بنسب مختلفة، أعلاها في قطر بنسبة 44.9 في المائة، تليها السعودية بنسبة حوالي 15.6 في المائة، ثم الإمارات بحوالي 11.2 في المائة، فالجزائر بنحو 8.3 في المائة، والعراق بنسبة 6.8 في المائة. واستمرت التحركات الإيجابية في النشاط الاستكشافي عن الغاز الطبيعي في الدول العربية، فقد أظهرت المؤشرات الأولية في بعض الدول العربية كمصر، ولبنان عن وجود احتياطيات تجارية كبيرة من الغاز الطبيعي، الملحق (2/5).

تنتج معظم الدول العربية النفط والغاز الطبيعي، وإن كان بكميات متفاوتة، تتراوح بين حوالي 10 مليون برميل/ يوم من النفط الخام في السعودية إلى حوالي 10 ألف برميل/ يوم في سورية. ويعد النفط والغاز مكوناً أساسياً من مكونات الاقتصاد الوطني وحاسماً في العديد منها، إذ يشكل عاملاً مؤثراً في التجارة الخارجية وموارد النقد الأجنبي والموازنات العامة والناتج المحلي الإجمالي والتشغيل في العديد من الدول العربية، وحيث أن معظم الإنتاج العربي من سلعتي النفط والغاز الطبيعي موجهة للأسواق الخارجية، فإن متغيرات العرض والطلب في تلك الأسواق تؤثر على كل المكونات الاقتصادية للبلدان العربية المصدرة للنفط. وفي العام 2015 اتسمت أسعار النفط بقدر من الاستقرار ولكن عند مستويات سعرية منخفضة بحدود النصف قياساً بالعام السابق له.

أظهرت مؤشرات إنتاج النفط في الوطن العربي في عام 2015، ارتفاعاً طفيفاً عن مستويات إنتاج عام 2014، وبنسبة حوالي 3.4 في المائة، وشملت الزيادة عدداً من الدول العربية منها الإمارات، السعودية، العراق، عُمان، مصر. بالمقابل، تراجع الإنتاج في بقية الدول العربية، وتراوحت نسب الانخفاض في إنتاج تلك الدول من النفط بين 82.9 في المائة في اليمن و0.5 في المائة في البحرين. وتعود أسباب هذا التراجع إلى التطورات الداخلية التي تشهدها بعض تلك الدول كما في اليمن وليبيا وسوريا، وأخرى فنية أو لأسباب تتعلق بمتغيرات العرض والطلب في السوق النفطية العالمية في الأردن، وتونس، الجزائر، قطر، الكويت، البحرين، والسودان، الملحق (3/5).

بينما شهد إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الدول العربية في عام 2014 انخفاضاً بحوالي 1.7 في المائة، إذ بلغ حوالي 583.1 مليار متر مكعب/سنة مقابل 593.1 مليار متر مكعب/سنة في العام السابق، وتوزع هذا الانخفاض بين الإمارات، تونس، سورية، الكويت، ليبيا، مصر، وعُمان. في المقابل، تحققت ارتفاعات متفاوتة في إنتاج كل من البحرين، الجزائر، السعودية، العراق من الغاز الطبيعي المسوق واستقر إنتاجه في قطر، المُلحق (4/5).

وشهدت مؤشرات التعدين في عام 2015 مستويات متفاوتة من التغير، حيث استقر احتياطي خام الحديد عند 12.4 مليار طن في الدول العربية وبقدرات إنتاجية استخراجية بلغت حوالي 23.3 مليون طن في السنة، وتركز الإنتاج

الفعلي من خام الحديد في العام 2015 في موريتانيا بنسبة 59.3 في المائة من الإنتاج العربي، تليها الجزائر بنحو 19.5 في المائة، فمصر بنسبة 12.2 في المائة، ثم ليبيا بنسبة 5.6 في المائة، والبقية توزعت بين تونس، العراق، سورية، عُمان والمغرب، المُلحق (5/4).

وبلغت طاقة إنتاج صخر الفوسفات في العام 2015 حوالي 65.9 مليون طن تركزت في المغرب بنسبة 48.6 في المائة تليها تونس بحوالي 12.1 في المائة، ومصر والأردن بنحو 10.6 في المائة، والسعودية بنسبة 7.6 في المائة، وتوزع الجزء المتبقي بين كلٍ من سورية، الجزائر، والعراق.

تدل مستويات التعدين الراهنة في الدول العربية عن مستويات إنتاج متواضعة رغم أهمية قطاع التعدين، حيث بلغ إنتاج الزنك في الدول العربية حوالي 146.2 ألف طن تركز في المغرب بنسبة 56.8 في المائة فتونس بنحو 19.8 في المائة ثم الجزائر والسعودية. كما بلغ إنتاج خام الرصاص حوالي 114 ألف طن تركز في كلٍ من المغرب 40.4 في المائة، عُمان 17.5 في المائة، السعودية 15.8 في المائة، تونس 12.3 في المائة والجزائر 1.8 في المائة. وبلغ إنتاج الدول العربية من خام النحاس حوالي 79.5 ألف طن، أنتج منها في سلطنة عُمان 50 في المائة وفي المغرب 47.8 في المائة والبقية في الجزائر والسعودية. وسجل إنتاج خام الفحم الحجري في الدول العربية حوالي 1.3 مليون طن، أنتج منها 51.4 في المائة في المغرب و47.4 في المائة في مصر والبقية في الجزائر، الملحق (5/4).

تتجه العديد من الدول العربية إلى التوسع الاستثماري في مجال التعدين، فالسعودية تسعى لاستقطاب استثمارات جديدة في مجال التعدين تصل إلى 200 مليار ريال، تشمل مشاريع في مجالات تعدينية عديدة، أبرزها التنقيب عن الفوسفات والألمنيوم، وتشير أرقام وزارة البترول والثروة المعدنية، إلى أن إجمالي التراخيص الممنوحة في مجال التعدين قد تعدت 1700 رخصة تعدين، واستخرج حاملوها ما يزيد عن 420 مليون طن من مختلف خامات المعادن الموجودة بالمملكة. وتهدف رؤية 2030 إلى تطوير قطاع التعدين ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 25.8 مليار دولار بحلول عام 2020.

الصناعات التحويلية

لازالت مساهمة الصناعة التحويلية العربية في الناتج الإجمالي متدنية، بالرغم من أنها القطاع الإنتاجي الواعد في إحداث تغيير هيكلي جوهري ودائم في تركيبة الاقتصاد العربي، تتنوع معه المصادر والفرص في الدخل والتشغيل وتوطين التكنولوجيا وزيادة الإسهام في التجارة الدولية.

شهد النصف الثاني من القرن العشرين، جهوداً لتنمية الصناعات التحويلية في الدول العربية، من خلال تدخل الدولة المباشر كمنتج أو بتسهيل الاستثمار الخاص في الصناعة، وتحقق بعض التقدم في بعض الصناعات، إلا أنه كان بطيئاً مقارنةً بما حققت دول نامية أخرى من نتائج في هذا القطاع، كما أن جهود تنمية الصناعات التحويلية تطورت في كل دولة بمعزل عن بقية الدول العربية، الأمر الذي قاد إلى تكرار ذات الصناعات في كل دولة عربية، ومعظمها صناعات خاماتها خارجية، وهذا ما قلل فرص الاستفادة المتبادلة من الأسواق الاستهلاكية العربية الكبيرة، بل أن بعض الدول العربية فرضت قيود حمائية على الواردات المشابهة لمنتجاتها من الخارج بما فيها بعض من الدول العربية الأخرى، كما أن جزء من معوقات سريان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مرده إلى هذا التماثل بين المنتجات الصناعية، ومخاوف البعض من عدم قدرة الصناعات المحلية على المنافسة مع الصناعات المماثلة القادمة من دول عربية أخرى، من دون أي قيود حمائية إدارية أو جمركية.

ومن الصناعات التحويلية العربية الكثيرة، التي يتناولها الفصل وتتوفر فيها بيانات لعام 2015، هي في مجالات صناعة الإسمنت، والحديد والصلب، والبتروكيماويات، وتكرير النفط، كما يعرض لبعض الصناعات الأخرى كالأسمدة، والأدوية.

صناعة مواد البناء وحركة التشييد

شهدت حركة التشييد والبناء في الدول العربية، نمواً متسارعاً بفضل معدلات النمو السكاني المرتفعة في معظم الدول العربية، وبخاصة النفطية، وشمل ذلك بناء المساكن ومنشآت البنية التحتية للخدمات العامة، وأسهم نمو قطاع البناء والتشييد في تسريع تنمية صناعة مواد البناء وتوفير المساكن والخدمات وفرص العمل والتنمية ونمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ ساهم قطاع التشييد والبناء في العام 2015 بحوالي 171.8 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بـ 170.8 مليار دولار في العام 2014 وبنسبة نمو بلغت 0.6 في المائة، وسجلت أعلى مستويات حركة التشييد في السعودية بناتج بلغ حوالي 43.5 مليار دولار، تليها الإمارات بحوالي 39.0 مليار دولار، ثم الجزائر بحوالي 20.7 مليار دولار، ومصر بحوالي 16.1 مليار دولار، وقطر بحوالي 14.9 مليار دولار، وتراوحت القيمة المضافة لقطاع التشييد بين 5 إلى 10 مليار دولار في كل من العراق، المغرب، وعُمان، وتراوحت مساهمة القطاع بين مليار وخمسة مليارات دولار في كل من اليمن، الأردن، تونس، البحرين، لبنان، الكويت والسودان، وانخفضت دون مليار دولار في الدول العربية الأخرى، الملحق (6/4).

تأثرت البرامج الجديدة الطموحة للكثير من الدول العربية، في مجال البناء والتشييد، بالانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية، ولكن المشروعات الجاري تنفيذها لم تتوقف فالعديد من المشروعات الإنشائية الكبيرة

في مراحل متقدمة من الإنجاز وبعضها التزامات لا يمكن الرجوع عنها كإنجاز المنشآت الرياضية بقطر ومنشآت معرض أكسبو 2020 بالإمارات وسكك الحديد بالسعودية والمدن الجديدة بمصر ومشروعات الاستثمار بالجزائر، ناهيك أن تجارب مماثلة سابقة في انخفاض أسعار النفط أثرت سلباً، لكنها لم تحول دون العودة القوية لقطاع البناء والتشييد بعد كل أزمة من أزمات أسواق النفط السابقة.

تعد صناعة مواد البناء من الصناعات التحويلية النشطة في المنطقة العربية بتأثير النمو العالي للسكان وبالتالي ارتفاع الطلب على المساكن والخدمات ومعها ارتفاع حركة البناء والتشييد وبخاصة في صناعات الإسمنت، الحديد، الأحجار، البلاط، الكنكري والمنتجات الحديدية والخشبية والألمنيوم اللازمة للبناء وتجهيز المنازل والمنشآت الخدمية. وهي صناعة كثيفة العمالة ومتعددة المستويات الاستثمارية صغيرة ومتوسطة وكبيرة.

صناعة الإسمنت

تعتبر الدول العربية غنية بمدخلات صناعة الإسمنت وتشهد حركة إعمار واسعة، الأمر الذي شجع على التوسع الاستثماري في إنتاج وتصنيع مواد البناء بما فيها صناعة الإسمنت، حيث بلغت الطاقة التصميمية لتلك الصناعة حوالي 348.5 مليون طن، وبلغ الإنتاج الفعلي قرابة 220 مليون طن وبمعدل نمو بلغ نحو 1.8 في المائة، تغطي نسبة 92.8 في المائة من الطلب المحلي على الإسمنت ويغطى الفارق بالاستيراد من الخارج. وشهدت معظم الدول العربية المنتجة للإسمنت زيادات في إنتاجها عام 2014 بالمقارنة مع عام 2013 شمل ذلك إنتاج كل من الجزائر، السعودية، الإمارات، تونس، الأردن، قطر، عمان، الكويت، لبنان، السودان، جيبوتي، موريتانيا، واستقرت مستويات الإنتاج في كل من العراق والبحرين. بالمقابل انخفضت مستويات إنتاج الإسمنت في مصر، المغرب، اليمن، ليبيا، وسورية، وتعد السعودية المنتج الأكبر للإسمنت في الدول العربية وبإنتاج بلغ 57.2 مليون طن عام 2014 تليها مصر بإنتاج بلغ 49.0 مليون طن، ثم الجزائر 21.1 مليون طن، الإمارات فالمغرب، الملحق (7/4).

في ذات الوقت شهد عام 2014 نمو الطلب على سلعة الإسمنت بمعدل نمو بلغ حوالي 1.3 في المائة وشمل نمو الطلب معظم الدول العربية باستثناء الصومال، العراق، فلسطين، لبنان، ليبيا، المغرب، واليمن. وكانت أعلى مستويات الطلب في السعودية بحوالي 56.6 مليون طن، تليها مصر، الجزائر، العراق، المغرب والإمارات، الملحق (7/4).

الشكل (3): إنتاج واستهلاك الاسمنت في الدول العربية (2014)

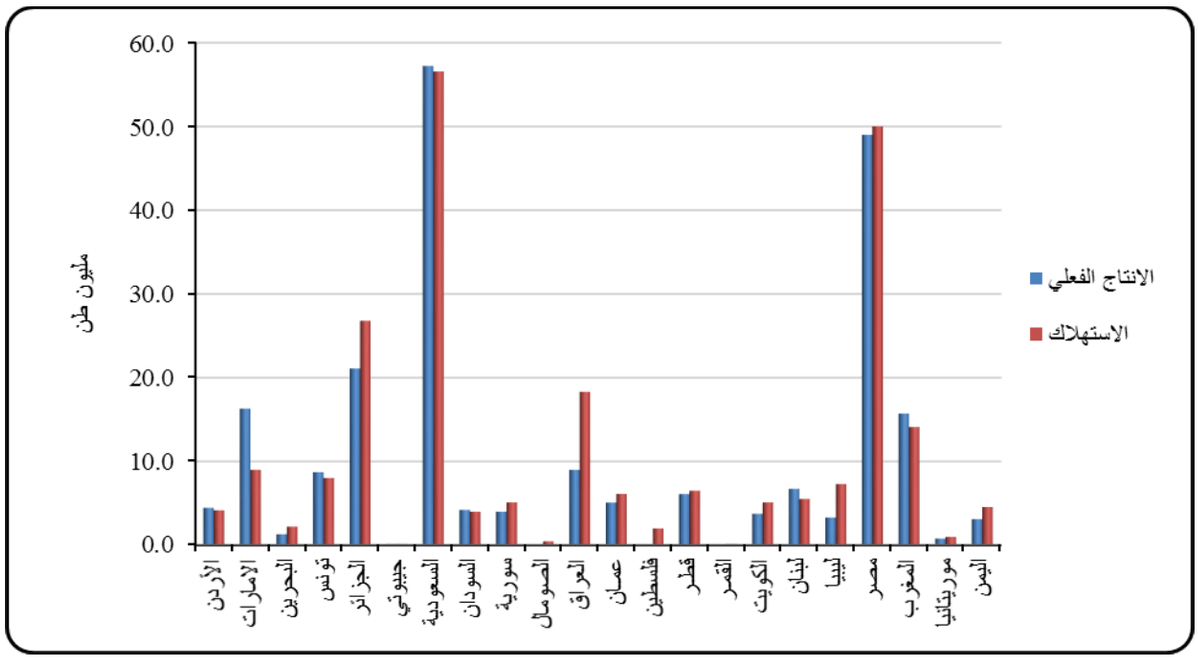

المصدر: الملحق (7/4).

وبمقارنة مؤشرات الإنتاج والاستهلاك والقدرات التصميمية لصناعة الإسمنت في الدول العربية يلاحظ أن الطاقات الإنتاجية القصوى عالية وتغطي كل الطلب المحلي، لكن ضعف تنسيق السياسات الإنتاجية والتجارية العربية البينية قاد إلى اللجوء للخارج لاستيراد سلعة الإسمنت، في وقت لم تتعدى نسبة الاستفادة من القدرات الإنتاجية العربية القائمة 63.1 في المائة، ويعود جانب من ذلك الخلل إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل بخاصة في الدول غير النفطية التي تعاني من ارتفاع تكاليف الطاقة وعدم انتظام توفرها مما يضعف قدرتها التنافسية ويعطل استغلال كامل طاقاتها الإنتاجية.

صناعة الحديد والصلب

يتمتع الوطن العربي بالعوامل اللازمة لازدهار صناعة الحديد والصلب من حيث توفر الخامات والطاقة وقوة العمل وقدرات الاستثمار والطلب. وقد بلغت الطاقة الإنتاجية لاستخراج خام الحديد في الدول العربية في العام 2014 حوالي 23.3 مليون طن تمثل حوالي 1.5 في المائة من الإنتاج العالمي، وتعد موريتانيا أكثر الدول العربية إنتاجاً لخام الحديد وبحدود 14 مليون طن توجه للتصدير، فيما أغلب إنتاج الدول العربية الأخرى يوجه لصناعة الحديد

محلياً وقد بلغ إنتاج الصلب الخام في العام 2015 حوالي 19.9 مليون طن وبتراجع بلغ حوالي 8.1 في المائة عن العام السابق وهذا التراجع ناجم عن سياسات إغراق أسواق الحديد بالمنتجات الخارجية الارخص، مما عمق فجوة العجز بين الطلب والإنتاج من سلعة الحديد الصلب، الملحق (8/4).

وقد بلغ إنتاج الحديد الصلب وحديد التسليح والبناء وفقاً للاتحاد العربي للحديد والصلب في العام 2014 حوالي 11 مليون طن في مصر، 10 مليون طن في السعودية، و 9 مليون طن في الإمارات، 7.3 مليون طن في الجزائر، ويشكل إنتاج هذه الدول من الحديد والصلب في العام 2014 ما نسبته حوالي 64.6 في المائة من إجمالي إنتاج الدول العربية، ومع ذلك لا تزال صناعة الحديد والصلب العربية متأخرة عن متوسطاتها العالمية، فنصيب الفرد العربي من إنتاج الحديد الصلب بلغ في العام 2014 حوالي 56 كجم مقابل متوسط قدره 350 كجم للفرد على المستوى العالمي.

تشهد صناعة الصلب العالمية في السنوات الأخيرة تحولات واسعة على صعيد الإنتاج من حيث تطور تكنولوجيا إنتاج الحديد والصلب أو من حيث تبدلات نسب المشاركة في إنتاج الحديد والصلب. فمن جهة ارتفع إنتاج الحديد والصلب إلى مستويات عالية جداً نجم عنها فائضاً في المعروض من الصلب في الأسواق العالمية أدى إلى انخفاض حاد في الأسعار تأثرت به صناعات الصلب في العديد من دول العالم بما فيها بعض الدول العربية، ومن جهة أخرى ظهرت قوة تأثير كبيرة على السوق العالمي للصلب، هي الصين الشعبية التي بلغ إنتاجها في العام 2014 حوالي 49.1 في المائة من الإنتاج العالمي البالغ 1,655.3 مليون طن وبفائض في العرض وصل إلى حوالي 200 مليون طن الأمر الذي دفع بالعديد من الدول إلى اتخاذ إجراءات حماية من الإغراق تجاه صادرات الصين وبعض الدول الأخرى من منتجات الصلب. لكن هذه الموجة تقلصت أواخر العام 2015.

وتنطوي صناعة الحديد والصلب في الدول العربية على فرص واسعة للنمو، فقد فاق إنتاج دول الخليج من حديد التسليح 17 مليون طن في 2014، ويتوقع بلوغه قرابة 24 مليون طن في 2017، مقابل 10.5 مليون طن وقرابة 17 مليون طن في شمال أفريقيا خلال السنوات ذاتها. وبلغ حجم الطلب على حديد التسليح في دول الخليج 20 مليون طن في 2014 حوالي 26 مليون طن في 2017، وعجز بـ 2.8 مليون طن في 2015 وحوالي 2.5 مليون طن في 2017، مقابل ارتفاع الطلب في دول شمال إفريقيا إلى 18 مليون طن في عام 2017 مقابل حوالي 14 مليون طن في عام 2014، وتسجيل عجز بـ 3.8 مليون طن في 2014 لينخفض إلى 1.5 مليون طن في 2017[1] وهذه التطورات تتطلب ضرورة تعزيز التعاون العربي في صناعة الحديد والصلب ورفع قدرتها التنافسية.

[1] الاتحاد العربي للحديد والصلب، وثائق اجتماع الجزائر، يونيو 2015.

الصناعات الهيدروكربونية

صناعة التكرير

ارتفع إجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط العاملة في الدول العربية في عام 2015 بنحو 887 ألف برميل يومياً مقارنة بمستواه المسجل في عام 2014، ليصل إلى 9.298 مليون برميل يومياً، أى ما نسبته حوالى 10.1 في المائة من إجمالي الطاقة التكريرية العالمية البالغة 91.6 مليون برميل يومياً في عام 2015.

جاء هذا الارتفاع نتيجة تشغيل مصفاتين جديدتين، الأولى "مصفاة ياسرف" في المملكة العربية السعودية بطاقة 400 ألف برميل يومياً، والثانية "مصفاة الرويس 2"، في دولة الإمارات العربية المتحدة بطاقة 417 ألف برميل يومياً، إضافة إلى رفع الطاقة التكريرية لمصفاة البصرة في جمهورية العراق من 140 ألف برميل يومياً إلى 210 ألف برميل يومياً. وبذلك يرتفع عدد مصافي النفط العاملة في الدول العربية في عام 2015 إلى 65 مصفاة، موزعة على معظم الدول العربية. وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بنسبة 31.3 في المائة من إجمالي الطاقة التكريرية في الدول العربية عام 2015، يليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 12.0 في المائة، ثم جمهورية العراق في المرتبة الثالثة بنسبة 10.2 في المائة، تليها الكويت بنسبة حوالي 10.1 في المائة، الملحق (11/4) والشكل (4).

الشكل (4): توزيع نسب الطاقة التكريرية للنفط في الدول العربية عام 2015، (في المائة)

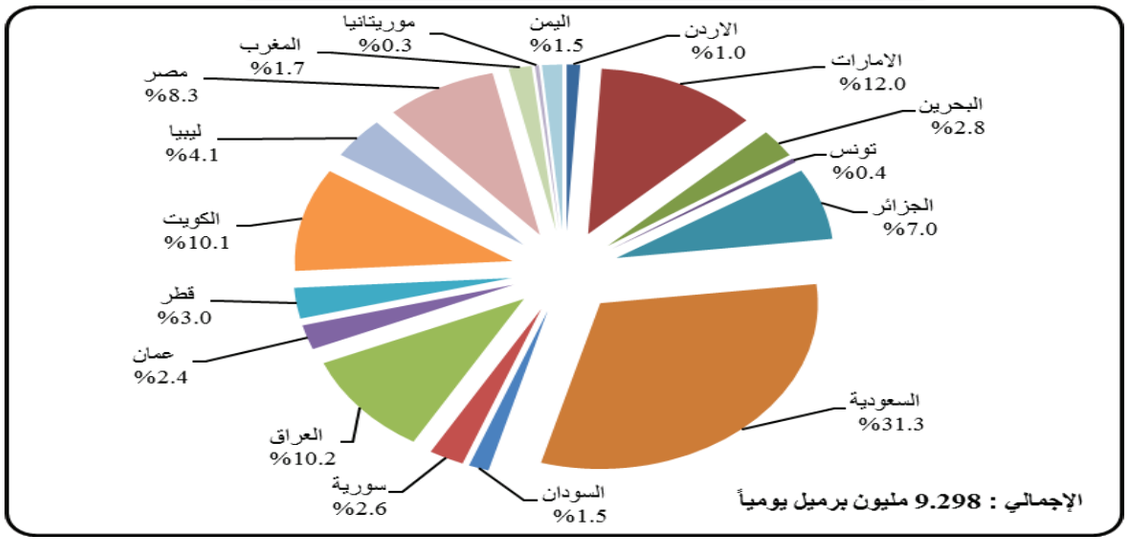

المصدر: الملحق (11/4).

بلغت كمية النفط المكرر يومياً في عام 2015 حوالي 39.3 في المائة من الإنتاج النفطي اليومي في الدول العربية التي تشهد نمواً متسارعاً في الطلب المحلي علي المشتقات النفطية، حيث بلغ متوسط حصة استهلاك الفرد من النفط في الدول العربية نحو 6.6 برميل في عام 2015. وقد ساهم هذا النمو المتسارع إضافة إلي التحديات المستجدة في صناعة تكرير النفط وعلي رأسها صعوبة تلبية المصافي للمتطلبات والتشريعات البيئية المتعلقة بتحسين مواصفات المنتجات وارتفاع التكاليف التشغيلية لصيانة المصافي، في توجه الدول العربية نحو اعداد خطط وبرامج تهدف لتطوير صناعة تكرير النفط من خلال توجيه الاستثمارات نحو إنشاء مصافي جديدة و رفع الطاقة التكريرية للمصافي العاملة لتعزيز مخرجاتها وربحيتها وقدرتها التنافسية.

وفي هذا الاتجاه أنجزت شركة أرامكو السعودية ما تصل نسبته إلى 11 في المائة من الأعمال الإنشائية في مصفاة جازان، ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل المصفاة النفطية في نهاية عام 2017، وستعالج المصفاة حال تشغيلها بالكامل ما يزيد عن 400 ألف برميل نفط يومياً، وتصل تكلفتها لما بين 6 إلى 7 مليار دولار أمريكي. كما لا تزال أعمال الإنشاء مستمرة في مشروع الوقود النظيف في مصفاة الرياض التي تبلغ طاقتها التكريرية 120 ألف برميل يومياً، ويتوقع أن تبلغ تكلفة المشروع حوالي 300 مليون دولار. وفي الإمارات العربية المتحدة أعلنت شركة أبو ظبي للاستثمارات البترولية الدولية عن البدء بإعداد التصاميم الهندسية الأولية لمشروع إنشاء مصفاة جديدة في إمارة الفجيرة، طاقتها التكريرية 200 ألف برميل يومياً، ويتوقع إنجاز المشروع في عام 2020.

من جهة أخرى، لا يزال العمل قائماً في إنجاز التصاميم الهندسية لمشروع إنشاء مصفاة وقود حيوي في المنطقة الحرة - إمارة الفجيرة بتكلفة 800 مليون دولار. ووقعت وزارة النفط العراقية عقد إنشاء وحدة تقطير جوي جديدة بطاقة 70 ألف برميل يومياً في مصفاة البصرة، كما وافقت الوزارة على منح عقد الإنشاء والتوريد والهندسة لمشروع إنشاء مصفاة كربلاء إلى شركة هيونداي للهندسة والإنشاء الكورية الجنوبية، بقيمة 6 مليار دولار أمريكي. وفي البحرين، وقعت شركة بابكو عقد الهندسة والتوريد والإنشاء بقيمة 300 مليون دولار أمريكي لمشروع إنشاء خط الأنابيب المزمع إنشاؤه بالتعاون مع شركة أرامكو السعودية لنقل النفط الخام الخفيف من المملكة العربية السعودية إلى مصفاة سترة بطاقة 350 ألف برميل يومياً، والمتوقع إنجازه في مطلع عام 2018، حيث سيتم إغلاق الخط القديم. وأعلنت شركة البترول الوطنية الكويتية عن توقيع عقد إعداد التصاميم الهندسية والتوريد والإنشاء لمشروع إنشاء مصفاة الزور الجديدة بقيمة 13.1 مليار دولار، وبطاقة تكريرية تبلغ 615 ألف برميل يومياً، ويتوقع إنجازها في عام 2019. وهي جزء من مشروع إنتاج الوقود النظيف الذي يشتمل على تطوير المصافي القائمة بتكلفة إجمالية قدرها 15-17 مليار دولار. وتعمل كل من الجزائر وقطر ومصر وعُمان والمغرب علي إنشاء مصافي جديدة حتى عام 2020. ويذكر في هذا السياق، أن مشاريع إنشاء المصافي الجديدة في كل من ليبيا، والسودان، واليمن تواجه مشكلات عديدة ساهمت في تأخير أو تأجيل تنفيذ معظمها.

والاستثمارات العربية في صناعة تكرير النفط ليست مقتصرة فقط داخل الدول العربية، بل تمتد لتشمل إنشاء مصافي تكرير للنفط في أوروبا وأمريكا الشمالية ودول أسيا والشرق الأقصى.

فعلي سبيل المثال لا الحصر، تعد شركة الاستثمارات البترولية الدولية (IPIC) المتفرعة من شركة بترول أبو ظبي الوطنية (ADNOC) بدولة الإمارات العربية المتحدة هي المالك الوحيد لشركة البترول الإسبانية سيبسا (Cepsa) التي تعد ثاني شركة تكرير للنفط في إسبانيا، وتساهم في شركات تصفية نفط في باكستان وفي كوريا الجنوبية والصين واليابان.

وتستثمر المملكة العربية السعودية في صناعة تكرير النفط بحصص تتراوح بين 15 في المائة إلي 50 في المائة بكل من الصين وكوريا الجنوبية واليابان وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وتشارك الشركة الكويتية العالمية للبترول (KPI) في امتلاك حصص في ثلاث مصافي أوروبية، تقع مصفاتان منها في إيطاليا (Naples وMilazzo) والثالثة في هولندا (Europort)، كما تمتلك حصة في مشروع إنشاء مصفاة متكاملة مع مجمع بتروكيماويات في زانجيانغ بالصين، وحصة في مجمع تكرير وبتروكيماويات نجهي سون في فيتنام، وأيضاً حصة في مؤسسة إس كي الكورية الجنوبية. هذا وقد تم الإعلان مؤخراً عن العديد من اتفاقيات الشراكة لبناء مصافي جديدة في كل من الهند وباكستان والصين وتايلاند وفيتنام.

الصناعات البتروكيماوية

شكلت الصناعات البتروكيماوية أحد أهم الأنشطة الصناعية التحويلية في الدول العربية خلال السنوات الماضية، ولا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي التي شهدت نهضة قوية في قطاع البتروكيماويات علي مدى السنوات العشر الماضية، وأصبحت تضم كبرى الشركات العاملة في هذا القطاع، مما عزز من مكانتها كمورد أساسي للمنتجات البتروكيماوية الأساسية (الإثيلين والبروبلين والميثانول) في الأسواق العالمية، مدعومة بتوافر المواد الخام اللازمة بتكلفة اقتصادية نسبياً، وذلك رغم المنافسة القوية من الدول المنتجة الأخرى و المتغيرات المستمرة في الأسواق والتي تؤثر في أسعار المواد المنتجة.

هذا وقد شهد إنتاج البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي نمواً بلغت نسبته 9.5 في المائة خلال عام 2015، وهي ثاني أعلى نسبة نمو في العالم. ويعود هذا النمو الكبير بشكل أساسي إلي ارتفاع إنتاج المواد البلاستيكية بنسبة 6 في المائة خلال عام 2014، أي نحو ضعف معدل النمو العالمي الذي سجل نمواً مقداره 2.8 في المائة.

وبلغت القدرة الإنتاجية للصناعات البتروكيماوية في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 142.7 مليون طن في عام 2013، أي بنسبة زيادة قدرها 10.5 في المائة مقارنة بعام 2012، ويتوقع أن ترتفع بنسبة 40 في المائة على مدى السنوات الثلاث المقبلة، لتصل إلى 199.5 طنا سنويا بحلول عام 2018.

حافظت المملكة العربية السعودية علي مركزها كأكثر أسواق البتروكيماويات حيوية ضمن دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة في ظل الاستعداد لإطلاق العديد من المشاريع الجديدة من قبل شركات مثل سابك وبترورابغ وصدارة والتصنيع. حيث تشكل صادراتها حوالي 59 في المائة من إجمالي الصادرات البتروكيماوية في دول مجلس التعاون الخليجي، لتضعها علي رأس قائمة مصدري دول الخليج، وضمن الدول الأربع عشر المصدرة على مستوى العالم، تليها كل من قطر وعُمان والكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين.

أما فيما يخص الاستثمارات في صناعة البتروكيماويات بالدول العربية، فقد واصلت مسار نموها خلال عام 2014 مع عدد من المشاريع المنجزة، يقع معظمها في المملكة العربية السعودية، إضافة إلي الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان. كما يجدر بالذكر، أن التراجع الذي شهدته أسعار النفط منذ منتصف عام 2014، قد أثر بالسلب على بعض المشاريع المخطط لها في دول مجلس التعاون الخليجي، ففي دولة قطر، تم تأجيل مشروع Sajeel لحين إعادة دراسة الجدوى من قبل الشركاء، في حين تم إلغاء مشروع Karaana، نظراً لارتفاع التكاليف الرأسمالية مما أدى إلي عدم الجدوى التجارية. وفي المملكة العربية السعودية، توصلت "شركة سابك" و"شركة شل" إلى اتفاق يقضي بعدم المضي قدماً في تطوير مشروع البولي يوريثين المخطط في منطقة الجبيل بالمملكة. علي الجانب الأخر، قد تستفيد صناعة البتروكيماويات في الدول العربية التي تستورد المواد اللقيم من هذا التراجع، حيث أن تراجع أسعار النفط يعني تراجع أسعار اللقيم، وهو ما ينعكس بالإيجاب على صناعة البتروكيماويات في هذه الدول.

صناعة الإثيلين

يعد الإثيلين من أهم المنتجات الأساسية في الصناعات البتروكيماوية، وأحد أكبر الكميات المنتجة على مستوى العالم ويستخدم كلقيم لإنتاج البلاستيك والألياف والكيمياويات العضوية الأخرى التي تستخدم في النهاية في أغراض صناعية واستهلاكية متعددة، ونظراً لإمكاناته المتنوعة يستخدم الإيثيلين في أغلب الأحيان كمقياس لأداء الصناعات البتروكيماوية بشكل عام. وقد انخفض إجمالي طاقات إنتاج الإيثيلين على المستوى العالمي من 146 مليون طن في عام 2013 إلى 143.8 مليون طن في عام 2014، أي بانخفاض قدره 2.2 مليون طن، وبنسبة حوالي 1.5 في المائة.

وبالتطرق إلى صناعة الإثيلين في الدول العربية، ارتفع إجمالي طاقة إنتاج الإيثيلين في الدول العربية في عام 2014 بنحو 1.5 مليون طن عن معدله في عام 2013، ليصل إلى 21.8 مليون طن/السنة، مما أدى إلى ارتفاع نسبة إنتاج الدول العربية من الإيثيلين من إجمالي إنتاج العالم إلى 15.2 في المائة، مقارنة بنسبة 13.9 في المائة في عام 2013. هذا وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بنسبة 60.3 في المائة من إجمالي طاقة إنتاج الإيثيلين في الدول العربية عام 2014، يليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 16.3 في المائة، ثم دولة قطر في المرتبة الثالثة بنسبة 11.6 في المائة، ودولة الكويت في المرتبة الرابعة بنسبة 7.6 في المائة، الجدول (2) والشكل (5).

الجدول رقم (2)
تطور طاقات إنتاج الإثيلين في الدول العربية
(2010 – 2014)، ألف طن

	2010	2011	2012	2013	2014
الإمارات	600	600	2050	2050	3550
الجزائر	133	133	133	133	133
السعودية	11955	13155	13155	13155	13155
العراق	120	120	120	120	120
قطر	2520	2520	2520	2520	2520
الكويت	1650	1650	1650	1650	1650
ليبيا	350	350	350	350	350
مصر	330	330	330	330	330
إجمالي الدول العربية	**17,658**	**18,858**	**20,308**	**20,308**	**21,808**
إجمالي العالم	**138,455**	**141,000**	**143,403**	**145,972**	**143,763**
نسبة الدول العربية إلى إجمالي العالم (في المائة)	**12.8**	**13.4**	**14.2**	**13.9**	**15.2**

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أعداد مختلفة.

الشكل (5): توزيع نسب طاقة إنتاج الإثيلين في الدول العربية
عام 2014، (في المائة)

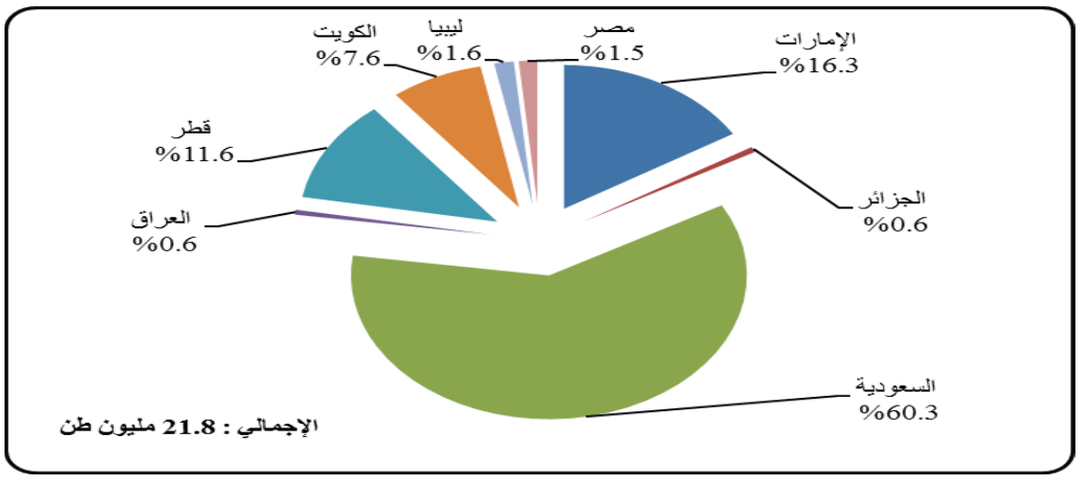

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، (2014)."تقرير الأمين العام السنوي".

مما سبق يتضح أهمية تطوير وتعزيز التعاون العربي في مجالات صناعة التكرير والبتروكيماويات. حيث تمكنت الدول العربية من تحقيق خطوات متقدمة في هذه المجالات وتنفذ مشاريع هامة تعزز الطاقات الإنتاجية المستقبلية خلال المرحلة القادمة. ويتطلب هذا التطوير مزيداً من الاندماج بين الشركات المملوكة بالكامل للقطاع الخاص وتأسيس كيانات كبيرة تستطيع أن تعزز قدراتها التنافسية عالمياً بما يضمن لها تحقيق مزيد من النجاح التجاري والتقني، كما ينبغي أن تركز الخطط الاستراتيجية لهذه الصناعات في الدول العربية على الاستثمار في الأسواق الواعدة، ويمكن أن تتخذ هذه الاستثمارات شكل المشاريع المشتركة وإقامة تحالفات استراتيجية، مع ضرورة تطوير وتطبيق المواصفات القياسية، حيث تمكن هذه المواصفات الشركات من تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية بسهولة.

الصناعات الأخرى

صناعة الأسمدة

تبلغ الطاقات الإنتاجية لصناعة الأسمدة للدول العربية حوالي 78 مليون طن في السنة وتشكل نسبة 14.8 في المائة من الطاقات الإنتاجية العالمية، وبلغ الإنتاج الفعلي من الأسمدة في العام 2014 في الدول العربية 59 مليون طن في السنة صدر منه حوالي 33 مليون طن للخارج وحوالي 26 مليون طن وجه للأسواق المحلية، الملحق (9/4).

تتفاوت مستويات الإنتاج والتصدير من منتج لآخر ومن بلد لآخر، فمؤشرات 2014 تظهر أن إنتاج الأمونيا في الدول العربية قد بلغ حوالي 10 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي وتوزع حسب الترتيب بين السعودية، وقطر، ومصر، والجزائر، والإمارات، وعُمان، والكويت، والبحرين، وليبيا، والعراق. وبلغت صادرات الدول العربية من الأمونيا حوالي 3.8 مليون طن توزعت بين السعودية بنسبة 39 في المائة، والجزائر بنسبة 29 في المائة، فقطر بنسبة 14 في المائة، ثم مصر بنسبة 6 في المائة وما تبقى توزع على بقية الدول المنتجة. كما بلغت حصة الدول العربية من إجمالي الإنتاج العالمي لليوريا 12 في المائة و38 في المائة من تجارة السوق العالمية ويتركز إنتاج وتصدير اليوريا في قطر، تليها السعودية. وبلغت حصة الدول العربية من حامض الفوسفوريك حوالي 16 في المائة من إنتاجه العالمي و64 في المائة من تجارته العالمية وتستأثر المملكة المغربية على نحو 66 في المائة من الإنتاج العربي تليها السعودية، تونس، والأردن.

وبلغت حصة الدول العربية من الإنتاج العالمي للسوبر فوسفات الثلاثي TSP نحو 29 في المائة، وحوالي 49 في المائة من تجارته العالمية، وتصل مساهمة الدول العربية في إنتاج فوسفات الأمونيوم الثنائي DAP حوالي 26 في المائة من الإنتاج العالمي ونحو نصف تجارته العالمية. وتتصدر المغرب الدول العربية من حيث الإنتاج والتصدير.

وتساهم الدول العربية وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 14 في المائة من الإنتاج العالمي من الكبريت، و22 في المائة من تجارتها العالمية ومعظم الإنتاج من المصافي باستثناء ما يأتي من مناجم المشراق بالعراق. وتتصدر السعودية قائمة الدول العربية المنتجة للكبريت حيث يشكل إنتاجها حوالي 45 في المائة تليها الإمارات، والكويت، وقطر والبحرين. وشهدت بعض الأسمدة تراجع في أسعارها العالمية خلال عام 2015، حيث بلغ مُعدل الانخفاض حوالي 21.7 في المائة في الأمونيا (فوب الشرق الأوسط)، و12.0 في المائة في اليوريا (فوب الشرق الأوسط)، وانخفاض طفيف في أسعار بقية الأسمدة، الملحق (10/4).

الصناعة الدوائية العربية

صناعة الدواء من أهم الصناعات الكيميائية، تطورت منذ زمناً بعيداً، وكان للمنطقة العربية إسهامات كبيرة في المراحل الأولى لنشوء وتشكل هذه الصناعة، التي انتقلت الريادة فيها إلى الدول الصناعية بفضل تأثير الثورة الصناعية، وتعززت أكثر بفضل الثورة العلمية التكنولوجية، حتى غدت صناعة الأدوية من أهم الصناعات العالمية وتنافس صناعة السلاح على الترتيب بعد صناعة المنتجات النفطية والغازية.

وتعتبر صناعة الأدوية في الدول العربية متأخرة عن المستويات التي بلغتها على الصعيد العالمي، حيث أن إجمالي قيمة إنتاج الدول العربية من الدواء في العام 2014، بلغ 11 مليار دولار تغطي 65 في المائة من الاستهلاك المحلي والبالغ مقداره حوالي 17 مليار دولار من الأدوية وهذا يشكل 2.5 في المائة من الاستهلاك العالمي وهو رقم مقارب لما تستهلكه دولة تركيا فقط، وينفق المواطن العربي على الدواء نحو 44 دولار سنوياً مقابل 600 دولار للفرد الأوروبي و800 للأمريكي، وبلغ إجمالي الاستثمارات بالدول العربية في إنتاج الدواء حوالي 4.5 مليار دولار، وعدد مصانع الدواء بلغ 315 مصنعاً.

تغطي الصناعة الدوائية في مصر أكثر من 90 في المائة من الاستهلاك المحلي من الدواء، وفي المغرب واليمن تصل نسبة التغطية إلى حوالي 85 في المائة في كل منهما، وفي السعودية 40 في المائة، وفي الإمارات 20 في

المائة، أما في لبنان فتصل إلى أقل من 12 في المائة، ويستورد الوطن العربي 95 في المائة من خامات الصناعة الدوائية من الهند والصين وبنجلاديش وغيرها، لعدم وجود صناعة حقيقية في هذا المجال رغم حيويته[2].

ولازالت الدول الصناعية المهيمن على صناعة الأدوية، فمن بين أهم خمسين شركة عالمية لإنتاج الأدوية لا توجد إلا شركة واحدة لدولة نامية هي شركة هندية، في وقت تشكل فيه هذه الصناعة قوة اقتصادية هائلة، فمبيعات 6 شركات عالمية منتجة للأدوية بلغت في عام 2014، ما قيمته 315.6 مليار دولار وبأرباح صافية بلغت 118.5 مليار دولار، وقيمة أصولها بلغت حوالي 82.8 مليار دولار ووصلت قيمتها السوقية إلى حوالي 119.5 مليار دولار. وبلغت تكلفة البحث العلمي في 10 شركات منتجة للأدوية حوالي 20 في المائة من عائد المبيعات.

إن صناعة الأدوية صناعة كثيفة العلم دقيقة التقنية والطلب عليها دائم النمو ومن ذلك تستمد مصدر تفوقها واستمراريتها وهي مقومات مرهونة باستثمارات كبيرة، وبجهود مكثفة في البحث العلمي، وتطبيقات واسعة للتكنولوجيا الحديثة بوجه عام وبصناعة الأدوية بوجه خاص، وفي الدول العربية تبذل جهود متفاوتة في تطوير صناعة الأدوية، وتظهر تجارب بعض الدول مؤشرات مشجعة، فمصر تعد من أقدم الدول العربية إنتاجاً للأدوية وهي الدولة العربية الأكثر إنتاجاً للدواء في الوقت الراهن وبلغ إجمالي شركات الأدوية العاملة في مصر 85 شركة، 8 منها قطاع عام والبقية قطاع خاص. وبلغ إجمالي قيمة إنتاج الدواء في مصر 2810 مليون دولار.

وتكشف مؤشرات صادرات الأدوية المصرية خلال العشر سنوات الممتدة من (2003-2013) ارتفاع قيمة صادرات الأدوية واللقاحات والأمصال الطبية من 296.4 مليون جنيه إلى 1.9 مليار جنيه، بالمقابل ارتفعت قيمة الواردات لنفس الفترة من 1.9 مليار جنيه إلى 12.7 مليار جنيه، وتوقعت دراسة حديثة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ارتفاع قيمة العجز في الميزان التجاري للأدوية بحلول 2018 بنحو 24.3 مليار جنيه تعادل 123.6 في المائة عن عام 2013، ويأتي اتساع عجز الميزان التجاري للأدوية نتيجة نمو الواردات من الأدوية وتباطؤ صادرات الأدوية المحلية، وتعد العراق واليمن أهم وجهتين للصادرات الدوائية المصرية.

تعد السعودية المستورد العربي الأول للأدوية، وفي المرتبة 20 بين دول العالم المستوردة للأدوية، ويغطى 40 في المائة من الطلب على الأدوية من خلال الإنتاج المحلي، وما تبقى يغطي من الخارج، وينمو الطلب على الدواء بمعدل نمو سنوي يصل إلى 12 في المائة، إزاء هذا الطلب العالي على الدواء كثفت المملكة العربية السعودية جهودها نحو توطين صناعة الأدوية بتشجيع الاستثمار في هذا القطاع وأضحت السعودية تتصدر إنتاج الدواء في

[2] المركز المصري للحق في الدواء: المذكرة المرفوعة في 12 أبريل 2015 للمكتب التنفيذي لوزراء الصحة العرب حول آفاق وواقع ومستقبل صناعة الدواء بالدول العربية ونسبة تصدير واستيراد كل دولة عربية.

دول الخليج حيث يمثل إنتاجها حوالي 80 في المائة من صناعة الدواء في دول مجلس التعاون الخليجي وتتخطى حاجز الـ 13 مليار ريال سعودي، وتستثمر في إنتاج الأدوية بالسعودية عشرات الشركات. وتحتل المملكة المغربية المركز الثالث بين الدول العربية في إنتاج الدواء والثانية أفريقياً، إذ بلغ إنتاجها من الدواء ما قيمته 1,093 مليون دولار، ويعادل 93 في المائة من استهلاكها، وينتجه 31 مصنع دواء في المغرب وتصل قيمة السوق الدوائي المغربي إلى 1,179 مليون دولار.

منذ مطلع الستينات في القرن الماضي انطلقت صناعة الدواء في الأردن وتطورت حتى غدت أكثر الدول العربية تصديراً للأدوية، حيث تصدر 80 في المائة من إنتاجها الدوائي الذي يعادل 622 مليون دينار سنوياً، وبذلك تعد الأردن الدولة العربية الوحيدة التي تصدر أكثر مما تستورد من الأدوية وسجلت مؤشرات صادرات الأدوية معدل نمو عالي بلغ 10.5 في المائة بين النصف الأول من العام 2015 ومقابله من العام 2014. ويعود جانب أساسي من هذا النجاح إلى اعتماد معايير جودة عالية.

وقد احتلت الجزائر المركز الخامس في إنتاج الأدوية والثاني في قائمة الدول العربية المستوردة للدواء، ففيما بلغ إجمالي قيمة الدواء في الجزائر حوالي 1,9 مليار دولار، فإن قيمة الإنتاج المحلي من الأدوية بلغت 650 مليون دولار وبنسبة تغطية حوالي 34.2 في المائة وتسعى الجزائر للدفع بمزيد من الاستثمار الحكومي والخاص بما فيه الاستثمار العربي في مجال إنتاج الدواء.

وفي سوريا تعد صناعة الأدوية صناعة مهمة، وكانت الثانية عربياً من حيث حجم الإنتاج والتصدير، وتأثرت سلباً بفعل التطورات غير المواتية التي تمر بها البلد. وفي تونس حوالي 60 وحدة إنتاج دواء، تغطي حوالي 47 في المائة من الطلب المحلي على الدواء مقارنة 7.5 في المائة عام 1985، وفي الإمارات العربية المتحدة اتجاه متنامي لإنتاج الأدوية بتوطين عدد من العلامات التجارية العالمية التي تنتج الأدوية، إذ استقطبت استثمارات بـ 12 مليار درهم، وفي الكويت يصل حجم سوق الدواء إلى 800 مليون دينار ونسبة التغطية المحلية حوالي 15 في المائة. وتعمل البحرين وقطر وعُمان لاستقطاب عدد من شركات الاستثمار العالمية في إنتاج الأدوية وأضحت تغطي نسبة تقارب مثيلاتها في الكويت من الطلب المحلي على الدواء، وفي اليمن يغطي إنتاج الشركات الوطنية حكومية وخاصة نسبة 85 في المائة من الطلب المحلي على الأدوية وتصدر ربع إنتاجها تقريباً إلى دول الجوار الأفريقي، صناعة الأدوية في فلسطين صناعة لاتزال في بداياتها، وموجهة أساساً لتلبية احتياجات السوق المحلية، ولكنها صناعة واعدة. وتتوزع بقية الدول العربية بين شح في المعلومات عن الصناعات الدوائية فيها كالعراق والسودان ولبنان، أو عدم وجود صناعات دوائية فيها كموريتانيا وجيبوتي وجزر القُمر.

إن إسهام صناعة الأدوية العربية إلى إجمالي صناعة الأدوية العالمية متواضع، وكذلك الطلب العربي على الأدوية لا يتعدى نسبة حوالي 2.5 في المائة من الطلب العالمي، وتصل نسبة التغطية المحلية إلى 65 في المائة، وحصتها من صادرات الأدوية متواضعاً أيضاً، فالأردن احتلت المركز 39 بين دول العالم في صادرات الأدوية، ومصر احتلت الموقع 51 وبنسبة 0.1 في المائة من إجمالي صادرات العالم من الأدوية تليها السعودية، وتحتل الجزائر المرتبة 106 عالمياً و15 عربياً.

ومن حيث واردات الأدوية، تأتي السعودية في المرتبة الـ 20 عالمياً والأولى عربياً، تليها الجزائر ثم مصر، وتحتل المرتبة 44 عالمياً والثالثة عربياً، وتحتل موريتانيا المرتبة 126 عالمياً و14 عربياً وكل التوقعات تشير إلى ارتفاع كبير في الطلب المستقبلي على الدواء في الأسواق العربية، وبالتالي وجود فرص استثمارية كبيرة لإنتاج الأدوية والأمصال والمحاليل الطبية والعلاجية.

يواجه إنتاج الأدوية وسوق الأدوية في الدول العربية، صعوبات وتحديات جمة من أهمها المعوقات المتصلة بتطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية التي تحتكر الدول المنتجة بموجبها حق إنتاج الأدوية لسنوات طويلة قبل إمكانية إنتاجها في الدول الأخرى، كما وتتأثر سلباً بالسياسات الإنتاجية للتحالفات والتكتلات العالمية لشركات إنتاج الأدوية، وفي توفير مدخلات صناعة الأدوية، وفي نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الصناعي، وربطها ببرامج بحث علمي متقدم واستثمارات فعالة وتأهيل عالي للكادر الفني، حيث يعاني سوق إنتاج الدواء من نقص في الكادر المؤهل تأهيل نوعي في هذه الصناعة. كما يعاني سوق الأدوية في الدول العربية من مشكلات الأدوية المغشوشة والمهربة ومشكلات التسعير والمنافسة الخارجية والحماية في الأسواق المحلية، وغيرها من التحديات والمعوقات التي تتطلب اعتماد استراتيجية عربية موحدة، وتكاملية لتطوير صناعة وسوق الدواء في المنطقة العربية عموماً، وسياسيات فعالة على مستوى كل دولة عربية.

التعاون الصناعي العربي

يشمل التعاون الاقتصادي العربي في المجال الصناعي مجالات التجارة والاستثمار والإنتاج السلعي والخدمات والمعرفة والتنظيم المؤسسي العربي، وخلال عقود من الزمن تحققت مستويات مختلفة من التعاون في كل مجال بما في ذلك مجال الصناعة، الذي على أهمية إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي العربي والميزان التجاري العربي والموارد المالية العربية، والتأثير الاقتصادي والسياسي العربي في الخارج، فإن مستويات التنسيق والتعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية في قطاع الصناعة، لم ترقى بعد إلى مستوى مساهمة هذا القطاع الاقتصادي الكبير.

ويظل تعزيز التعاون الاقتصادي العربي هدفاً دائماً لجهود القمم والمجالس والهيئات والمنظمات العربية بما في ذلك التعاون في قطاع الصناعة بشقيها الاستخراجي والتحويلي بدءاً من إنشاء الأطر المنظمة لهذا النشاط كصناديق التنمية العربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمجالس الوزارية العربية المتخصصة بالصناعة واتحادات الغرف التجارية والصناعية وشركات الاستثمار الصناعية، إلى رسم السياسات الاقتصادية العربية المشتركة كإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاتحاد الجمركي، ووضع الاستراتيجية العربية للتنمية الصناعية، وصولاً إلى إقرار مشروع الربط الكهربائي العربي وشبكة التزود بالغاز الطبيعي. وهذا المشروع الاستراتيجي العربي سيسهم في رفع معدلات التنمية والتنمية الصناعية في المقام الأول، ولتلك الأهمية والصلة المباشرة إذ لا صناعة بدون طاقة كهربائية، ناهيك أن إنتاج الكهرباء شكلاً من الصناعة، يبحث هذا المحور من الفصل في مشروع التعاون العربي في الربط الكهربائي وربط أنابيب الغاز الطبيعي بين الدول العربية لأهميتها القصوى لأي تنمية صناعية عربية.

التعاون العربي في مجال إنتاج وتبادل الطاقة

بدأ التعاون العربي في إنتاج الطاقة الكهربائية وتبادلها من وقت مبكر وإن بمستويات بسيطة وبين دولاً عربية محدودة في شمال أفريقيا، لكن العقد الأخير شهد جهود أكثر تنظيم وشمولية واتساع لربط شبكة الطاقة الكهربائية العربية وزيادة القدرات المركبة لتوليد الطاقة الكهربائية وتبادلها إذ بلغ إجمالي القدرات المركبة لتوليد الطاقة الكهربائية في عام 2014 في الدول العربية بمختلف مصادرها حوالي 246.332 ميجاوات/ ساعة وتتوزع المساهمة النسبية بحسب مصادر الوقود التشغيلية إلى حوالي 31.3 في المائة غازية، و27.9 في المائة بخارية و25.2 في المائة دورة مركبة، و4.4 في المائة مائية، و3.1 في المائة سولار ديزل، و0.6 في المائة رياح، و0.1 في المائة شمسية، و6.3 أخرى. وتوزعت استخدامات الكهرباء إلى 42.9 في المائة للاستخدام المنزلي و20.5 في المائة للإنتاج الصناعي و16.4 في المائة للأغراض التجارية و20.2 في المائة استخدامات أخرى. وتعد قدرات التوليد الكهربائي في المملكة العربية السعودية الأعلى بين الدول العربية، إذ تتجاوز منظومة التوليد فيها حوالي 65 ألف ميجاوات تليها مصر، الإمارات، العراق، والكويت، كما تبين النشرات الإحصائية للاتحاد العربي للكهرباء للعام 2015. كما بلغت الطاقة المستوردة بين الدول العربية في العام 2014، حوالي 23110 (ج.و.س) والمصدرة حوالي 2182 (ج.و.س). وتعتبر كميات الكهرباء المتبادلة بين الدول العربية محدودة، وتعلق الآمال على مشروع الربط الكهربائي العربي الشامل. وإجمالاً وبرغم تفاوت مستويات النمو في قدرات توليد الطاقة الكهربائية في البلدان العربية، فإنها بوجه عام لا تزال متواضعة إذ لا تتعدى الطاقة الكهربائية المنتجة في الدول العربية مجتمعة نسبة حوالي 6 في المائة من إجمالي قدرات إنتاج الكهرباء في العالم وحصة المواطن العربي من الطاقة الكهربائية تعادل عُشر متوسطها العالمي رغم كثرة مصادر الطاقة المتاحة فيها بأنواعها المتجددة والناضبة.

وتشير التوقعات إلى الحاجة الملحة لمضاعفة إنتاج الطاقة الكهربائية خلال العشر السنوات القادمة، كما يحتاج هذا القطاع الهام إلى تنويع مصادر الوقود، بالتوسع في إنتاج الطاقة النظيفة والمجدية اقتصادياً المعتمدة على الموارد الطبيعية المتجددة، وإلى تحديث إدارة قطاع الكهرباء والتوسع في ربط شبكتي الطاقة الكهربائية والغازية بين الدول العربية.

يعد مشروع ربط شبكة الكهرباء العربية أحد أهم القرارات الاقتصادية العربية التكاملية، إذ يساهم في توفير سلعة الكهرباء وبأسعار تنافسية، وقد تسارع العمل على هذا المشروع بدأ بقرار القمة العربية المنعقدة في عُمان في العام 2001، الذي كلف بموجبه المجلس الوزاري العربي للكهرباء بوضع خطة محددة للإسراع في استكمال الربط الكهربائي العربي وتقوية شبكة الكهرباء، وحث مؤسسات التمويل العربية للمساهمة في تمويل المشروع. وتأكيد هذا التوجه في القمم العربية التي عقدت في بيروت 2002 والجزائر 2005 والرياض 2007 والكويت 2009 وشرم الشيخ 2011 والرياض 2013، التي اتخذت سلسلة من القرارات، بشأن تسريع وشمول مشروع الربط الكهربائي وشبكة الغاز، ودراسة الأطر المؤسسية والقانونية والتشغيلية اللازمة لإنشاء سوق لتبادل الكهرباء بين الدول العربية، ولتنفيذ تلك القرارات تم العمل لإعداد دراسة شاملة حول الربط الكهربائي العربي وشبكة ربط الغاز الطبيعي العربي، بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي يساهم في تمويل العديد من مشاريع الربط الكهربائي بين الدول العربية.

وتتمثل جهود الربط الكهربائي بين الدول العربية التي انطلقت في الخمسينات من القرن الماضي، وكانت بين دول المغرب العربي، ثم في السبعينات بين سوريا والأردن ولبنان، ومع تنامي الطلب على الكهرباء في كل الدول العربية، أضحت جميعها على قناعة تامة بأن الربط الكهربائي وسيلة هامة لتلبية الاحتياج المتنامي للسكان والمؤسسات الإنتاجية والخدمية من الطاقة الكهربائية، وبخاصة في الدول العربية الغير قادرة على توفير الكميات اللازمة منها بالقدرات الاستثمارية الذاتية، عدى عن كونها وسيلة مجدية لتقليل حجم الاستثمار وتقليل المولدات الاحتياطية، والاستفادة من اختلاف أوقات ذروة الاستخدام، ومن اختلاف مستويات كلف إنتاج الطاقة الكهربائية تبعاً لنوع الوقود، ولزيادة كفاءة الأنظمة الكهربائية والاعتماد المتبادل عند الأزمات والانقطاعات الطارئة.

وقد تنامت حركة تبادل الطاقة الكهربائية بين الدول العربية حتى شملت في الوقت الراهن 17 دولة عربية (تقريباً كل الدول العربية داخلة في الربط الكهربائية باستثناء اليمن، موريتانيا، جيبوتي، الصومال، جزر القُمر) وهذه الدول تسعى للانضمام لمشروع الربط الكهربائي العربي في المراحل القادمة منه، والرامية إلى تقوية شبكات إنتاج الكهرباء الراهنة واستكمال وتوسيع وشمول ربط شبكتي الكهرباء والغاز الطبيعي على المستوى العربي.

أسهمت عوامل النمو السكاني الكبير والتطورات المتسارعة في الخدمات والإنتاج إلى نمو سريع للطلب على الكهرباء في البلدان العربية بحيث بلغ متوسط نموها للأعوام (2010-2014)، 19.4 في المائة، ومتوقع أن يرتفع الطلب من 1166.4 تيراوات ساعة عام 2014، إلى 1598 تيراوات ساعة بحلول 2019، وإلى 2083.9 تيراوات ساعة عام 2024. مما يستدعي إنشاء قدرات كهربائية كبيرة وبمتوسط سنوي يبلغ 8000 ميجاوات [3].

ولمواجهة الطلب المتسارع النمو على الطاقة الكهربائية على المستوى العربي، اتجهت الجهود نحو تقوية وتنمية القدرات الإنتاجية (التوليد) للكهرباء وشبكات التوزيع الداخلية حيث نُفذت عشرات المشاريع الكهربائية في الدول العربية من جهة، ومن جهة أخرى تنامت الحاجة إلى إيجاد شبكة ربط عربية شاملة تساهم في إيجاد سوق عربية مشتركة لتجارة الطاقة الكهربائية، تقوم على تطوير منظومتي التوليد والنقل والتبادل للطاقة الكهربائية، وعلى أساس الجدوى الاقتصادية، ولهذه الغاية وبتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي تم ترسية إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للربط الكهربائي العربي وربط شبكة أنابيب نقل الغاز الطبيعي بين الدول العربية على شركات عالمية عالية الخبرة.

وتتمثل الأهداف الرئيسة ونطاق هذه الدراسة في وضع استراتيجية وخطة رئيسية لتطوير تجارة الطاقة الكهربائية بين الدول العربية للفترة (2012-2030)، والمفاضلة بين تصدير الكهرباء و/أو الغاز الطبيعي، وكان الهدف الأساسي دراسة الخطط التي وضعتها الدول العربية لتطوير منظومة توليد القدرة الكهربائية، ودراسة شبكات الربط الكهربائي، وإمدادات الغاز ومدى ملائمتهما لتحقيق أهداف سوق عربية لتجارة الكهرباء والغاز.

ولهذا الغرض، تم تحديد أفضل الخيارات لإنشاء شبكات جديدة للربط الكهربائي والغاز الطبيعي، انطلاقاً من الوضع القائم في أسواق كهرباء الدول العربية، ومن خلال استقصاء السيناريوهات العملية المعتمدة لتطويرها، مدعومة بتحليل الجدوى الفنية والاقتصادية لتلك السيناريوهات. ومن خلال الدراسة تم التحقق والتقييم والتصنيف لكافة السيناريوهات البديلة المجدية للتطوير، والإسراع في تنفيذ مشروعات تعزيز شبكات الربط بين الدول العربية.

كما وحددت هذه الدراسة المشاريع المشتركة ذات الجدوى الاقتصادية، التي يمكن تنفيذها في مجال الكهرباء والغاز الطبيعي، وقدمت تقديرات لتكلفة تلك المشاريع. حيث بلغت التكلفة الرأسمالية لخطوط الربط الكهربائي السبعة المختارة بحوالي 1.079 مليون دولار، وتراوح العائد الداخلي لحقوق الملكية بين 13.77 في المائة و24.27 في المائة وتراوحت فترة الاسترداد بين 6.2 سنة و14.2 سنة، الجدول رقم (3).

[3] الاتحاد العربي للكهرباء – النشرة الإحصائية، 2015.

الجدول رقم (3)
نتائج التحليل المالي لخطوط الربط الكهربائي المختارة

م	خطوط ربط جديدة أو تدعيم لخطوط قائمة	التكاليف الرأسمالية	IRR قبل التمويل وقبل الضريبة	IRR قبل التمويل وبعد الضريبة	معدل خدمة الدين	صافي القيمة الحالية لحقوق الملكية	معدل العائد الداخلي لحقوق الملكية	فترة الاسترداد
		(مليون دولار)	%	%	%	(مليون دولار)	%	(سنة)
1	ليبيا (طبرق) – مصر (سلوم) AC OHL 500 BTB + كيلو فولت	267.45	11.19	10.07	126.90	357.71	15.14	14.2
2	تونس (بوشمة) – ليبيا (الرويس) AC 400 OHL كيلو فولت	112.00	11.23	10.06	126.61	138.41	15.49	13.7
3	الدائرة الثانية لمصر (طابا) – الرابط الأردن (العقبة) 400 كيلو فولت AC	61.42	14.80	12.74	197.05	79.36	24.27	6.2
4	الدائرة الثانية من الأردن (عمّان الشمالية) – سوريا (دير علي) 400 AC OHL كيلو فولت	60.41	11.12	9.74	124.62	60.36	18.12	13.3
5	العراق (الفاو) – الكويت (الصبية) AC دائرة مزدوجة 400 OHL كيلو فولت	60.015	12.14	10.81	148.85	188.26	18.04	10.7
6	المملكة العربية السعودية (القريات) – الأردن (قطرانة) BTB + AC دائرة مزدوجة 400 OHL كيلو فولت	134.44	12.14	10.81	148.85	188.26	18.04	10.7
7	المملكة العربية السعودية (الكدمي) – اليمن (بني حُشَيش) BTB + AC دائرة مزدوجة 400 OHL كيلو فولت	383.27	10.70	9.56	121.39	405.81	13.77	10.6

وقد خلصت الدراسة التي استكملت عام 2014 إلى خطة طويلة المدى تمتد من (2015-2025) تنفذ خلالها تسعة مشروعات ربط كهربائي (بعضها جاري التنفيذ) بطول 3412 كم وبتكاليف قدرت حسب أسعار 2014 بحوالي 1,621 مليون دولار، وحددت الدراسة المشروعات ومساراتها والفترات الزمنية اللازمة لإنجازها، الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
المشروعات ومدد وتاريخ بداية العمل والدخول
في الخدمة ومسارات مشروعات الربط الكهربائي

	خطوط ربط جديدة أو تعزيز خطوط قائمة	سنة الدخول في الخدمة في الدراسة الاقتصادية	الجدول الزمني المقدر (شهر)	تاريخ البداية	تاريخ الدخول في الخدمة
.1	تونس – ليبيا	2020	57	مايو 2015	يناير 2020
.2	ليبيا – مصر	2017	50	يناير 2015	مارس 2019
.3	السعودية – الأردن	2020	50	ديسمبر 2015	يناير 2020
.4	مصر – السودان	2025	86	نوفمبر2015	يناير 2025
.5	مصر – السعودية	2017	69	يناير 2015	أكتوبر 2020
.6	السعودية – اليمن	2025	75	أكتوبر 2018	يناير 2025
.7	العراق – الكويت	2020	46	فبراير 2016	يناير 2020
.8	الدارة الثانية لـ مصر – الأردن	2020	49	ديسمبر 2015	يناير 2020
.9	الدارة الثانية لـ الاردن – سورية	2020	52	سبتمبر 2015	يناير 2020

شبكة ربط الغاز الطبيعي بين الدول العربية

بالنظر إلى العلاقة القوية بين توليد الكهرباء ومصادر وقود توليد الكهرباء، من حيث الوفرة والسعر والتأثيرات البيئية فإن الغاز يشكل أحد أفضل البدائل لإنتاج الكهرباء كما أظهرت دراسة الجدوى، ونظراً لوفرة الغاز الطبيعي في بعض الدول العربية ولمحدودية مشروعات ربط شبكة أنابيب الغاز بين الدول العربية، إذ لا يوجد إلا مشروعان هما خط الغاز العربي ويشمل مصر، الأردن، سوريا ولبنان، وخط "دولفين" الذي يربط قطر بالإمارات وعُمان، فقد خلصت الدراسة إلى جدوى مشاريع ربط أنابيب الغاز الطبيعي بين (ليبيا – تونس)، (ليبيا – مصر)، (العراق – الكويت) ومحطتي الغاز المسال في كل من المغرب والبحرين. وقد روعي أن يكون الربط الكهربائي العربي، مترافقاً بالربط العربي لنقل الغاز الطبيعي، وسيكون لهما تأثير إيجابي على التنمية العربية والتنمية الصناعية بوجه خاص.

تنافسية الصناعات التحويلية العربية

نظراً لصعوبة قياس تنافسية الصناعة التحويلية، يتم عادة استخدام مجموعة من المؤشرات لمعايير معينة من أجل معرفة الاتجاه العام لتنافسيتها. وتعتبر الإنتاجية والتكلفة والحجم والحصة من السوق العالمية من أهم المعايير المستخدمة في قياس تنافسية الصناعة التحويلية. من هذا المنطلق، ونظراً لندرة البيانات الخاصة بالدول العربية،

سيتم فيما يلي التطرق إلى مدى تنافسية صادرات الصناعة التحويلية للدول العربية من خلال النظر في حجم هذه الصناعة وصادرتها، وفي أداء بعض منتجاتها في السوق العالمية.

توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم

يلاحظ من توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية عبر العالم أن نسبة مساهمة مجموع الدول الصناعية تراجعت خلال السنوات الخمس الماضية، إذ انخفضت من حوالي 60.3 في المائة عام 2011 إلى حوالي 56.4 في المائة عام 2015. فقد انخفضت نسبة مساهمة دول أمريكا الشمالية من حوالي 18.7 في المائة عام 2011 إلى حوالي 18.0 في المائة عام 2015، كما انخفضت نسبة مساهمة دول أوروبا من حوالي 24.9 في المائة إلى حوالي 22.6 في المائة، ونسبة مساهمة دول شرق أسيا من حوالي 14.9 في المائة إلى حوالي 14.1 في المائة، خلال تلك الفترة. وفي المقابل، ارتفعت نسبة مساهمة مجموع الدول النامية من حوالي 39.7 في المائة عام 2011 إلى حوالي 43.6 في المائة عام 2015. قد شهدت تلك النسبة ارتفاعاً ملحوظاً لدول أسيا والمحيط الهادئ، وأهمها الصين، من حوالي 27.7 في المائة عام 2011 إلى حوالي 32.3 في المائة عام 2015، مع تراجع قليل لدول أمريكا اللاتينية واستقرار لدول أفريقيا خلال الفترة ذاتها. ويعزى سبب ذلك الارتفاع في نسبة مساهمة الدول النامية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم إلى التوسع في الاستثمارات الصناعية في تلك الدول لتمتعها بعوامل الجذب كقوة العمل المدربة وانخفاض تكلفة العمل وتوفر البنى الأساسية والسوق الاستهلاكية الواسعة، الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5)
التوزيع العالمي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية
خلال الفترة 2011 - 2015

(نسب مئوية)

السنة	الدول الصناعية					الدول النامية				
	أمريكا الشمالية	أوروبا	شرق أسيا	دول أخرى	المجموع	أسيا والمحيط الهادئ	أمريكا اللاتينية	أفريقيا	دول أخرى	المجموع
2011	18.7	24.9	14.9	1.8	60.3	27.7	7.2	1.8	3.0	39.7
2012	18.5	24.0	14.7	1.8	59.0	29.1	7.1	1.8	3.0	41.0
***2013**	18.2	23.3	14.7	1.8	58.0	30.0	7.1	1.9	3.0	42.0
****2014**	18.1	22.9	14.3	1.8	57.1	31.2	6.8	1.9	3.0	42.9
****2015**	18.0	22.6	14.1	1.7	56.4	32.3	6.4	1.9	3.0	43.6

* بيانات أولية. ** تقديرات.
المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية 2016.

مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي

بلغ متوسط نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة 2011 – 2013، حوالي 13.7 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية، وحوالي 14.4 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية الناشئة، وحوالي 31.0 في المائة بالنسبة للصين، وحوالي 11.4 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول النامية الأخرى بما فيها الدول العربية، بينما لم يشكل إلا حوالي 9.2 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول العربية خلال الفترة ذاتها. وقد تراجعت تلك النسبة تدريجياً بين عامي 2011 و2013 بالنسبة لكل المجموعات من الدول، بما فيها الدول العربية، وكذلك بالنسبة للصين، الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6)
مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي
لمجموعات من الدول (2011 – 2013)

(نسب مئوية)

السنة	الدول الصناعية				الدول الصناعية الناشئة	الصين	الدول النامية الأخرى	الدول العربية
	أمريكا الشمالية	الاتحاد الأوروبي	شرق أسيا	مجموعة الدول الصناعية				
2011	12.0	14.1	19.9	14.0	14.8	31.9	11.5	9.4
2012	12.1	13.8	19.2	13.7	14.4	31.1	11.4	9.2
***2013**	11.9	13.6	19.9	13.5	14.1	29.9	11.3	9.1

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية 2016.

(*) بيانات أولية.

صادرات الصناعة التحويلية

بلغت صادرات الصناعة التحويلية لثلاث عشرة دولة عربية حوالي 106.5 مليار دولار وشكلت حوالي 8.2 في المائة من إجمالي صادرات تلك الدول في عام 2014. وتحتل السعودية المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك الصادرات إذ بلغت صادراتها حوالي 39.9 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 37.5 في المائة من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية للمجموعة، يليها المغرب بحوالي 15.6 مليار دولار ثم مصر بحوالي 13.9 مليار دولار. أما من حيث أهمية صادرات الصناعة التحويلية في إجمالي صادرات الدول المشمولة في المجموعة، فتتصدر تونس المجموعة، إذ شكلت تلك الصادرات حوالي 73.1 في المائة من إجمالي صادراتها، تليها الأردن بحوالي 70.9 في المائة ثم المغرب بحوالي 66.1 في المائة، الملحق (12/4).

وشكلت صادرات الصناعة التحويلية في العالم حوالي 66.2 في المائة من إجمالي صادرات العالم في عام 2014، ووصلت نسبتها إلى حوالي 80.0 في المائة بالنسبة لأسيا و74.8 في المائة بالنسبة لأوروبا و67.6 في المائة بالنسبة لأمريكا الشمالية، بينما بلغت حوالي 21.3 في المائة بالنسبة لأفريقيا و20.7 في المائة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، خلال ذلك العام. ويلاحظ أن معدل نمو صادرات الصناعة التحويلية قد تحسن قليلاً في مختلف مناطق العالم في عام 2014 مقارنة بعام 2013، في حين تراجع بشكل ملحوظ في أفريقيا، وبشكل طفيف في منطقة الشرق الأوسط. حيث تراجع بشكل طفيف. وقد تراوح معدل نمو تلك الصادرات بين حوالي 2 في المائة في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، وحوالي 4 في المائة في كل من أمريكا الشمالية وأوروبا وأسيا، الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7)
صادرات الصناعة التحويلية لمجموعات من الدول

(نسب مئوية)

	العالم	أمريكا الشمالية	أوروبا	أفريقيا	أسيا	الشرق الأوسط
النسبة من إجمالي الصادرات خلال عام 2014	66.2	67.6	74.8	21.3	80.0	20.7
معدل النمو خلال الفترة 2010 – 2014	14	11	10	17	20	26
معدل النمو عام 2013	3	2	4	7	3	3
معدل النمو عام 2014	4	4	4	2	4	2

المصدر: منظمة التجارة العالمية، إحصاءات التجارة الدولية 2015.

تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية

استناداً إلى البيانات المتوفرة حول تجارة بعض منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية للفترة 2013 – 2014، يمكن استقصاء مدى تنافسية تلك المنتجات باستخدام مؤشر نسبة صافي تجارة الدولة في منتج معين إلى إجمالي تجارة الدولة في هذا المنتج. وإذا كان المؤشر موجب، فإنه يشير إلى أن الدولة المعنية تتميز بتنافسية في ذلك المنتج. ويتبين من المؤشرات أن أربع عشرة دولة عربية تتميز بتنافسية في منتجات صناعية تشمل الزيوت والشحوم، والكيماويات، والمنتجات الصيدلانية، والمنتجات البلاستيكية، والأسمدة، والمنتجات الجلدية، والملابس، والمنتجات الإسمنتية، والمنتجات الحديدية، ومنتجات الألمنيوم، الملحق (13/4).

إضافة إلى المؤشر المذكور أعلاه، يمكن استخدام مؤشر الميزة النسبية، المعروف بمؤشر التخصص لبلاصا، للنظر في مدى تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية. ويعادل المؤشر قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد، على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم. وعندما يكون المؤشر

أعلى من 1، فيدل على أن للدولة ميزة نسبية في صادرات ذلك المنتج. وتشير بيانات عام 2014، أن لبعض الدول العربية ميزة نسبية في عدد من المنتجات الصناعية، وهي الأسمدة في الأردن والمغرب ومصر، والمنسوجات والملابس الجاهزة في تونس والأردن والمغرب، والكيماويات غير العضوية في المغرب والأردن وتونس، والملح والكبريت في سورية والأردن والمغرب، وصناعة الأسماك في موريتانيا والمغرب واليمن، والألمنيوم في البحرين والإمارات، ومنتجات الحديد الخام في موريتانيا والبحرين، والجلود في جيبوتي وسورية، الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8)
مؤشر التخصص الدولي لمنتجات الصناعة التحويلية للدول العربية
(2014)

المنتج	الدولة وقيمة المؤشر
الأسمدة	الأردن: 35.9، المغرب: 25.6، مصر: 8.1
المنسوجات والملابس الجاهزة	تونس: 12.8، الأردن: 11.6، المغرب: 8.1
الكيماويات غير العضوية	المغرب: 10.6، الأردن: 8.1، تونس: 4.6
الملح والكبريت	سورية: 40.3، الأردن: 24.5، المغرب: 21.9
صناعة الأسماك	موريتانيا: 45.4، المغرب: 11.8، اليمن: 1.4
الألمنيوم	البحرين: 16.7، الإمارات: 3.0
منتجات الحديد الخام	موريتانيا: 42.4، البحرين: 2.8
الجلود	جيبوتي: 23.8، سورية: 16.2

المصدر: International Trade Center, UNCTAD/WTO

نظراً للطبيعة الديناميكية للتنافسية، تجدُر الإشارة إلى أن قيمة مؤشر بلاصا شهدت تغيرات ملحوظة بين عامي 2013 و2014 بالنسبة لمنتجات عدد من الدول العربية. فبالاطلاع على قيم ذلك المؤشر الواردة في المصدر المذكور سابقاً، يمكن ذكر الانخفاض الكبير لقيمة المؤشر بالنسبة لصناعة الأسماك في اليمن من 5.1 في عام 2013 إلى 1.4 في عام 2014، وبالنسبة للأسمدة في تونس من 10.4 إلى 4.8 خلال الفترة ذاتها. ويشير ذلك إلى تراجع درجة التنافسية في صناعة الأسماك في اليمن وفي الأسمدة في تونس. ومن جهة أخرى، حصل تحسن مهم في درجة تنافسية منتجات بعض الدول العربية خلال تلك الفترة. فاستناداً إلى المصدر ذاته، يمكن ذكر الارتفاع الكبير لقيمة مؤشر بلاصا بالنسبة لصناعة الأسماك في موريتانيا من 29.6 في عام 2013 إلى 45.4 في عام 2014، وبالنسبة للجلود في سورية من 8.4 إلى 16.2 خلال الفترة ذاتها.